وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بنى سويف للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بنى سويف جلسة ٢٠٠٦/١٠/١٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/١/١٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بنى سويف عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٨٠٧٤٩٤,٤٤ ج (ثمانمائة وسبعة آلاف وأربعمائة وأربعة وتسعون جنيهًا وأربعة وأربعون قرشًا لاغير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٥٣٣٨٧٨,٥٤ ج (فقط خمسمائة وثلاثة وثلاثون ألفًا وثمانمائة وثمانية وسبعون جنيها وأربعة وخمسون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٧٣٦١٥,٩٠ ج (فقط مائتان وثلاثة وسبعون ألفًا وستمائة وخمسة عشر جنيهًا وتسعون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ١٠٣٦٨٥١,٣٤ ج (فقط واحد مليون وستة وثلاثون ألفًا وثمانمائة وواحد وخمسون جنيها وأربعة وثلاثون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/١/١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد